



## من فبراير النكبة إلى مارس الكارثة

# مسلسل إسقاط الدولة في اليمن



عبدالملك الفهدي

لنتبناها بمسمى المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية التي تم استكمال صياغتها في شهر نوفمبر من العام 2011م بين الطرفين . ورغم كل تلك التنازلات والتعالي على الجراح التي جسدها الرئيس السابق علي عبدالله صالح وقبوله بالتنازل عن السلطة سلمياً وبشكل ديمقراطي وفقاً للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية فقد رفضت قيادات المشترك ان يتم توقيع المبادرة في دار الرئاسة في العاصمة صنعاء، كما طلب ذلك الرئيس صالح وهو ما عكس اسلوب الحقد والانتقام الذي كانت تتعاطى به قيادات المشترك مع الرئيس صالح وقيادة المؤتمر الشعبي العام، قبل ان يتم الاتفاق على توقيع تلك المبادرة في العاصمة السعودية الرياض بحضور ملك السعودية الراحل عبدالله بن عبدالعزيز في 23 نوفمبر 2011م حيث تم بموجب تلك المبادرة نقل صلاحيات الرئيس صالح الى نائبه عبدربه منصور هادي حتى اجراء انتخابات توافقية تم بموجبها الاستفتاء، على تولي هادي رئاسة الجمهورية لمدة عامين .

وعمد صالح الى بذل كل ما في وسعه لاجناح مشروع تسليم السلطة سلمياً وبطريقة ديمقراطية ومن مقر تواجده في واشنطن دعا الرئيس صالح جماهير الشعب اليمني للخروج الى صناديق الاقتراع وانتخاب هادي رئيساً خلفاً له، وكان مشهد ذهاب نجله احمد واقاربه لانتخاب هادي صورة ديمقراطية غير مسبوقة، الا انه ورغم كل ذلك فقد ظلت قيادات المشترك تتعاطى مع الرئيس صالح وكل ما قدمه من تنازلات بنفس الاسلوب وب عقلية الحاقد ومثلما رفضت توقيع المبادرة الخليجية واليبتها في دار الرئاسة بصنعاء، فقد كررت ورفضها حضور حفل تسليم السلطة الى الرئيس السابق علي عبدالله صالح الى خلفه هادي اقيم في دار الرئاسة في 27 فبراير 2012م في مشهد ديمقراطي اثار اعجاب العالم كله .

### نقل السلطة لم يمنع استمرار مشروع التدمير

ورغم ان اصرار الرئيس صالح على تسليم السلطة سلمياً وبطريقة ديمقراطية كان يمثل الطريقة الانسب لاجراخ البلاد من دوامة الازمة السياسية والذهاب نحواعادة الاستقرار السياسي البعلا، الا ان قادة فوضى ازمة العام 2011م ذهبوا لتدمير مشروع انتاج الفوضى بطرق جديدة، فبدأت حكومة الوفاق التي كانوا على رأسها في السعي لانقراض على مفاصل الدولة واخوتها بما عميلة أعشاء ممنهجة لكوادر وقيادات المؤتمر الشعبي العام الشريك لهم في الحكومة، واستمروا في انتهاج سياسة اعلامية تكرر ذات المزايع والادعيات عن الرئيس صالح الذي سلم السلطة، وكيل اتهامات ضده وضد قيادات المؤتمر الشعبي العام دون سند او دليل سوى رغبة في تصفية حسابات الماضي وتنفيذ مطالب اسقاط النظام والدولة كلها بحجة انه نظام صالح ودولته .

ووعد الحكام الجدد الذين استولوا على السلطة انفسهم عاجزين عن تحقيق أي نجاح يذكر مما كانوا يعدونه به الناس أثناء ازمة 2011م فعمدوا الى تيرير قشلهم وعجزهم على شماعة (عفاش) بحيث باتت كل صغيرة وكبيرة سببها الرئيس صالح .

ورغم ان الرئيس السابق صالح وقيادات المؤتمر الشعبي العام حرصوا على عدم الانجرار الى اشغال ازمات مع شركاء، حكومة الوفاق وحاولوا بكل ما استطاعوا ان يكونوا عوناً لها وللرئيس هادي لتنفيذ ما تضمنته الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية وفي مقدمتها انجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الا ان قيادات المشترك الذين رغم خلافاتهم وتبايناتهم التي ظهرت عقب تسليم السلطة لم يتفقوا على شيء، مثلما اتفقوا على استكمال مشروع تدمير الدولة ومؤسساتها، وحولوا مؤتمر الحوار من مؤتمر يبحث صياغة مشروع لمستقبل اليمن ويتجاوز ازمات الماضي ويؤسس لمصالحة وطنية الى مؤتمر أشبه بمحكمة هم فيها المدعي والقاضي والخصم والحكم، وتعمدوا السعي لصياغة مبادئ، واسبس تستهدف اقصاء واجتثاث المؤتمر الشعبي العام وتفصيل نظام سياسي على مقاساتهم.

وانضم الرئيس هادي الذي كان اميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام ونايماً اولاً لرئيسه وجاء الى منصب الرئيس لانتنامه للمؤتمر وفقاً للمبادرة الخليجية واليبتها التنفيذية الى قيادات المشترك في مشور وع اجتثاث واقصاء، المؤتمر الشعبي العام وافتعال الازمات عن قياداته وفي مقدمتهم رئيسه الزعيم علي عبدالله صالح ووصل الامر الى حجز ومصادرة اموال المؤتمر الشعبي العام واغلاق القناة المحسوبة عليه (اليمن اليوم) .

ولم يبق الامر عند ذلك الحد بل عمد هادي ومعه قيادات الإخوان والمُشترك الى البدء بتنفيذ سياسة تدمير مؤسسة الجيش والامن عبر ما سمي بإعادة الهيكلة التي سلمت لخبراء اجانب يعملون تحت اشراف مباشر من سفراء الدول الاجنبية، وعمد هادي الى ممارسة التفتائية في تنفيذ نصوص الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وتجاوز كل ادبيات مؤتمر الحوار ونظامه الداخلي واصر على السعي لانتاج مشروع تمزيقي لليمن عبر سمسى الأقلمة بعد ان كان اخفى مشروع تمزيق وتفكيك مؤسسة الجيش والامن، وسعى معتمداً على الدعم الاقليمي والدولي الى استصدار عقوبات دولية ضد الرئيس السابق الذي اختاره ليكون خلفاً له وسلمه السلطة .

وبدلاً من ان يخرج مؤتمر الحوار بتوافق وطني على مشروع لرسم مستقبل اليمن حوله هادي ومعه قيادات المشترك الى مهر جان ينفذ من خلاله اجندة خارجية مشبوهة في تدمير مؤسسات الدولة، وضرب مشروع الشراكة الوطنية، والاصرار على عدم الذهاب الى الانتخابات تنهي الفترة الإنتقالية المحددة بعامين كما نصت على ذلك الالية التنفيذية للمبادرة وتعمد التمديد لنفسه في منصب الرئيس عبر مؤتمر الحوار، والذهاب نحو افتعال ازمات جديدة بدأت برفض تنفيذ مخرجات الحوار فيما يخص تشكيل حكومة تضم كل المكونات، مروراً بمحاولة صياغة دستور غير توافقي قائم على تمزيق وحدة البلاد وتحويلها الى كاتوت مناطقية ومذهبية وكتابه خارج البلاد .

ويتأثير من قيادات المشترك وفي مقدمتهم الإخوان رفض هادي كل محاولات تهدئة الأوضاع التي شهدت اقتتالاً ومواجهات في اكثر من منطقة، بل سعى لتأجيجها ظناً منه انه بذلك سينجح في ضرب خصوم العملية السياسية ببعضهم البعض لتخلو الساحة له للانفراد بالسلطة وتنفيذ اجندته المشبوهة في تدمير مؤسسات الدولة والسعي لتمزيق الوحدة الوطنية، وتطبيق مشروع التقسيم المسمى الاقلمة، الا انه فشل في ذلك ووجد نفسه امام مظاهرات شعبية خرجت ضد قراراته التي اصر فيها على رفع الدعم عن المشتقات النفطية واسقطت حكومته وارغمته على توقيع ما سمي باتفاق السلم والشراكة الذي حاول التصلص منه عبر تشكيل حكومة تعمد فيها اقصاء المؤتمر الشعبي العام وجماعة انصار الله . وجاءت سيطرة جماعة انصار الله على العاصمة صنعاء، لتخلق ازمة جديدة في مسار الازمات التي شهدتها البلاد منذ تولي هادي السلطة ورغم المحاولات المتكررة لحل الازمة عبر الحوار بين القوى السياسية للتوصل الى صيغة توافقية الا ان هادي استغل الخلافات بين المتحاورين وفر الى عدن ومنعا علن رفضه كل مساعي الحل، بل ودعا الدول الخليجية الى التدخل العسكري عبر رسالة رسمية وجهها لهم رغم انه لم يعد رئيساً شرعياً للبلاد حيث اتهمت شر عيته في فبراير 2014م .

### عدوان التحالف السعودي واستكمال مشروع تدمير اليمن

ورغم ان القوى السياسية اليمنية كانت على مشارف انجاز اتفاق سياسي لحل الازمة الا ان عدوان التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن في 26مارس 2015م جاء ليضي على ذلك الاتفاق وليدخل البلاد في دوامة جديدة عنوانها استكمال مشروع تدمير الدولة اليمنية الذي بدأ في فبراير من العام 2011م . وعلى الرغم من ان العدوان السعودي على اليمن جاء، مخالفاً لميثاق الامم المتحدة والجامعة العربية وكل الاعراف والمواثيق الدولية والانسانية باعتباره اعتداء على دولة ذات سيادة ودون أي مبرر، الا انه يمكن القول ان ذلك العدوان كان معداً له ومخططاً لتنفيذه سلفاً استكمالاً لمشروع تدمير الدولة اليمنية ومقدراتها حيث استهدف هذا العدوان ضرب مقدرات اليمن العسكرية والامنية التي عجز مشروع الهيكلة الذي نفذه هادي وقيادات المشترك عن استكمالها، وباستثناء جماعة انصار الله فقد فرت كافة قيادات القوى التي تزعمت مظاهرات اسقاط النظام في فبراير 2011م الى السعودية وانضمت الى صف العدوان السعودي على بلدها وشعبها وشاركت في كل جرائمه، وتحولت تلك القوى الى ميليشيات مسلحة تقاتل بمساندة ودعم عسكري ومداي وسياسي من العدوان ضد وطنها وشعبها بحجج ومبررات واهية لعل اكثرها اثاره للضحك والسخرية هو مواجهة التمدد الايراني في اليمن . وعوداً على بدء، فإن العدوان السعودي على اليمن لم يكن الا مشروعاً لمسلسل الفوضى الخلقية الذي دشّن بغزو العراق واحتلاله في العام 2003م ثم انطلق بشكل علني في العام 2011م تحت مسمى الربيع العربي مستخدفاً تدمير مقدرات الدول التي ظلت ترفض مشروع الهيمنة الغربية على المنطقة، وتتنف في وجه التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتنادي بإقامة وحدة عربية شاملة .

ومثلما نفذ مشروع تدمير يبعبر مظاهرات تطالب باسقاط النظام وصولاً الى تشكيل تحالف دولي نفذ عدواناً عسكرياً على ليبيا ودخلها في دوامة فوضى واقتتال وتمزيق، لم تكن اليمن بعيدة عن ذات المشروع الذي انطلق بمظاهرات فوضى فبراير 2011م وانتهى بعدوان 26 مارس 2015م الذي قادته السعودية عبر تحالف ضم نحو 17 دولة وبمباركة ومساندة ودعم من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

وليس مبالغة القول ان نكبة 11 فبراير 2011م كان الهدف منها تدمير الدولة اليمنية بدءاً باسقاط نظامها الديمقراطي القائم على الوصول الى السلطة عبر الانتخابات واستهداف الرئيس السابق صالح لم تكتمل تفاصيلها الا باعلان العدوان الخارجي الذي تقوده السعودية على اليمن منذ 26 مارس 2015م، والذي عمد الى تدمير كل ما تملكه البلد من مقدرات عسكرية وامنية واقتصادية وتعليمية وتنموية وبنية تحتية فضلاً عن تعمدته قتل اليمنيين اطفالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً وممارسة حصار جائز ضدهم تسبب في مجاعة، وكارثة انسانية لم تشهدها اليمن منذ ما يزيد على نصف قرن.

## المرتببات.. نقاش مصيري بين البرلمان والحكومة اليوم الراعي يطالب بالشفافية وتحديد المخطئين



المواد الغذائية والدوائية والاستهلاكية والنظف ومستفاته التي تتفاقم يوماً بعد يوم وانخفاض وهبوط العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ومدى قيام الجهات المالية المختصة وموقفها من الإعباءات الجمركية والتهرب الجمركي وكذا التهرب الريبي وخاصة كبار المكلفين وضبط نشاط محلات الصرافة وإصلاح المنظومة المالية في الجانبين الإداري والمالي".

وذكر وزير المالية صالح شعبان ان هناك إجراءات تم اتخاذها بشأن "ما حصل من ترسيم المركبات والسحب على المكشوف ومن الضرائب الجمركية التي تم تحصيلها" بحسب قوله..وكانت مصلحة الجمارك قد نفذت حملة لترسيم المركبات بتحفيض كبير جداً دفع الآلاف من المواطنين والتجار إلى ترسيم مركباتهم وهو ما ردف الخزيئة العامة بمليارات الريالات. هذا فيما تسأل أعضاء المجلس في سياق مداخلتهم حول الموقف من القوانين المالية والإيرادات بشكل عام . و"هل تورد الإيرادات من كل الجهات الإيرادية بصورة سليمة إلى خزينة الدولة؟ وهل تعمل الوزارة بصلاحيات كافية، وما الإجراءات المتخذة بصدد ارتفاع أسعار السلع من

كل الاعتبارات. وقال: "على الجميع القول بكل شجاعة عن الأخطاء، وأين تكمن ومن هم المخطئون ونتمثل المسؤولية في تخصيص الأخطاء، واقتراح وتقديم الحلول الناجحة والعملية لتصويب الأخطاء، ونضع النقاط على الحروف". . مضيفاً: "الظرف لايسمح بإطالة البحث في هذا الموضوع أكثر مما يستحق، بالنظر إلى معاناة المواطنين".

وتحدث نواب الشعب عن المخالفات المالية ودور القضاء وخاصة النيابة العامة في هذا الجانب، وعن تأخر صرف مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين. الجدير بالذكر أن البرلمان منذ أسبوع يولي قضية الازمة المالية أولويات مهامه، غير أن جهوده لم تحقق حتى الآن أية نتائج يلمسها المواطنون.. والسؤال من ذلك ان تمرر الحكومة جرعة سعرية دون موافقة البرلمان عليها.

تحتدم النقاشات بين البرلمان «اللجنة المالية» والحكومة حول تدهور الوضع المالي في البلاد، وتوريد الإيرادات، وهي القضية التي يثار حولها نقاش منذ عدة أشهر دون التوصل الى حلول، بل زياد الأوضاع الضعيفية سيئاً وأسعار المواد الغذائية الاساسية ارتفاعاً، إضافة الى تمرير الحكومة جرعة سعرية دون موافقة البرلمان وتمثلت بزيادة أسعار المشتقات النفطية.وفي سياق هذه التعدييات، علمت «الميثاق» من مصادرهما الخاصة ان رئيس حكومة الانقاذ الدكتور عبدالعزيز بن حبتور ووزراء الدفاع والدبلوماسية والتجارة والعدل والنظف والاتصالات والمسئولين في البنك المركزي والجهات الإيرادية سيناقشون «اليوم الاثنين-الوضع المالي وتحديد السلبيات واليجابيات وسبب تأخر بحلول ومعالجة عملية للوضع المالي المتدهور وسبب تأخر صرف المرتبات، الجدير بالذكر أن النقاش احتمد -السبت- بين رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي والوزراء المختصين في اجتماع موسع كرس لمناقشة الوضع المالي للدولة..وفي الاجتماع طالب رئيس المجلس الجميع بمناقشة القضايا المالية بصورة مشتركة وبشفافية ومسئولية وإرادة وطنية موحدة تحف مصالح الوطن والشعب في مقدمته

## اتحاد النقابات يسلم كشوفات موظفي الوزارات والمؤسسات للأمم المتحدة الأربعاء أمين عام الاتحاد بالأمانة: تسلمنا كشوفات 35 وزارة وجهة حكومية ونتطلع لمعالجة مشكلة الرواتب

يسلم الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية خلال الأيام القادمة كشوفات موظفي الجمهورية الى مكتب الامم المتحدة في العاصمة صنعاء، لقطع الأكاذيب والمبررات التي تستخدمها حكومة مرتزقة الرياض لنهب ومصادرة مرتبات الموظفين..

وأوضح الأستاذ فواز الجراي -أمين عام فرع اتحاد نقابات عمال الجمهورية رئيس النقابة العامة للسلطة المحلية- لـ«الميثاق» ان الاتحاد سيعقد مؤتمرأ صحفياً الأربعاء، أو الخميس أمام مقر مكتب الأمم المتحدة في العاصمة صنعاء، حيث سيتم فيه تسليم كشوفات موظفي الدولة للأمم المتحدة بناءً على ما تم الاتفاق عليه بين مندوب اتحاد العمال ومسئولي الأمم المتحدة.

وأوضح الجراي ان 35 وزارة ومؤسسة وهيئة حكومية قد سلمت كشوفات موظفيها للاتحاد العام للنقابات وأن بقية الجهات ستسلم كشوفات موظفيها في الساعات القادمة.

مؤكداً أن هذه الخطوة التي يقوم بها اتحاد النقابات تأتي بناءً على ما صرح به المبعوث الدولي ولد الشيخ في احاطته لمجلس الأمن في الاجتماع الأخير الذي خصص لمناقشة الازمة اليمنية، وذكر أن الموظفين يتسلمون المرتبات.. رغم انه لم يتم تسليم المرتبات حتى اليوم.

مشيراً الى أن موظفي الجمهورية يتصلطون ان أن تقوم الأمم المتحدة بالضغط على البنك المركزي في عدن وحكومة الفار لتسليم مرتبات الموظفين كافة تنفيذاً للالتزامات التي قطعوها للعالم بهذا الشأن وكذلك لكون حكومة الفار هادي تسلمت 400 مليار ومخراً والتي تم طبعها في روسيا الاتحادية.

وقال الجراي: المرتبات قضية انسانية تحني حياة الملايين ولا يجب لأى كان أن يستخدها كسلاح سياسي فهذه جريمة.. معرباً عن أمل الاتحاد وجميع موظفي الجمهورية اليمنية أن تحسم الامم المتحدة هذه القضية وآلا تسمح بالتلاعب بحقوق الموظفين لاسيما وأن الأوضاع الإنسانية والمعيشية لملايين اليمنيين أصبحت كارثية. الجدير بالذكر أن اتحاد عمال نقابات الجمهورية كان قد نظم -الاربعاء الماضي- وقفة احتجاجية أمام مقر الامم المتحدة تنديداً باستمرار تأخير صرف مرتبات الموظفين.

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن حبتور قد أكد أمس خلال لقائه منسق الشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك على أهمية الدور الذي ينبغي ان تقوم به الامم المتحدة لضمان حصول أغلبية الشعب اليمني -وموظفي جهاز الإرداي للدولة- على مرتباتهم من الأموال التي تمت طباعتها في روسيا وذلك بموجب الكشوفات التي سيسلمها الاتحاد العام لعمال اليمن الى الأمم المتحدة، والضغط على الطرف الآخر الذي يماطل دون مبرر في تنفيذ ذلك ويعمد الى تضليل الرأي العام المحلي والدولي بدفعه الرواتب للجميع، وهو لم يفعل ذلك الا في حدود ضيقة جداً ولعدد محدود.

حيث بدأت الإدارة الامريكية بجمارسة ضغوط سياسية وإعلامية على الرئيس الشرعي صالح بالتنازل عن السلطة، وزار عدد من دبلوماسيي واشنطن في صنعاء، ساحة الجامعة التي كانت مسرحاً للمظاهرات، واحتضن مقر سفارة واشنطن في صنعاء لقاءات عدة أكثرها سرية مع قيادات وناشطيين من المشترك وفي المقدمة منهم الإخوان المسلمون (الأصلاح) وتكرزت تلك اللقاءات في بحث الدعم الامريكي لمظاهرات المنادية باسقاط النظام وممارسة ضغوط على الرئيس صالح لتسليم السلطة.

ونقل ناشطون مستقلون -حضروا تلك اللقاءات- معلومات مفادها ان قيادات اصلاحية وعلى رأسهم توكول كرمان طالبت الدبلوماسيين الامريكيين حينها بالمساعدة على اسقاط صالح ولو كان ذلك باستبداله بحاكم امريكي على غرار بريمر في العراق .

### صالح وحكمة التعامل مع الازمة

عمدت قيادات المشترك في استغلال واستثمار المظاهرات التي خرجت في صنعاء، وبعض المدن اليمنية وثأرة حالة من المواجهة مع مؤسسات الدولة بخصية ارغام السلطة على رد فعل عنيف يتم استثماره سياسياً وإعلامياً للضغط على الرئيس صالح للتنازل عن السلطة على غرار ما حصل في تونس ومصر، وجندت في سبيل ذلك آلة اعلامية ضخمة مدعومة بقنوات خارجية على رأسها قناة الجزيرة القطرية التي حاولت تكرار تجربتها في إثارة الرأي العام العربي والدولي ضد الرئيسين التونسي والمصري في اليمن، محاولة الدفع بالمظاهرين لمواجهة مؤسسات الدولة بشتى الوسائل ومنها العنف لاستثماره اعلامياً ضد الرئيس صالح والمؤتمر الشعبي العام الحاكم .

وبدأت بوادر ذلك النهج في ارتكاب مجزرة جمعة 18 مارس حيث سقط عدد من المتظاهرين في ساحة الجامعة شهداء، بعد قيام قناصة باستهدافهم، لتحاول قيادة المتمرك وادعيموها الإقليميون والدليون استثمار تلك المجزرة في إثارة الرأي العام المحلي والدولي ضد الرئيس صالح والمؤتمر الشعبي العام بشكل ممنهج ومدروس .

ورغم مخطط المشترك وفي المقدمة قيادات الإخوان التي استغلت تلك الحادثة لتكشف عن توجهها حيث اعلن قائد الفرقة الاولى مدرع الفريق على محسن انضمامها الى ساحة المظاهرات وتأييده لمطلب اسقاط النظام في اول مشهد من مشاهد تفكيك وشق صفوف القوات المسلحة، لينتبه في انشاقفه ذلك عدد من قيادات الدولة التي كانت محسوبة على المؤتمر الشعبي العام وهي قائمة من احزاب الاصلاح والاشتراكي والناصري..إلا ان تلك الخطة سرعان ما فشلت خاصة بعد انكشاف تورط تلك القيادات في الوبوف وراء مجزرة جمعة 18 مارس، حيث لقي القبض على عدد من المتورطين في تلك المجزرة وتم تسليمهم الى قيادة الفرقة الاولى مدرع التي اختلفهم ورفضت تقديمهم الى القضاء للمحاكمة .

انكشاف مخطط الإخوان ومعهم احزاب المشترك وانضمام على محسن اليهم وار تكابه جريمة الانشقاق عن القوات المسلحة خلافاً للدستور والقوانين العسكرية النافذة، وتزايد جنوح هذا الفريق لتحويل المظاهرات الى اعمال عنف وفوضى وتخريب، جوبه بتزايد وصلابة من قبل جماهير الشعب اليمني التي ظلت تخرج بالملايين في مختلف المدن لاسيما العاصمة صنعاء، معلنة تسلمها بالشرعية الدستورية ورفضها إسقاط النظام، وهو ما افشل المخطط الذي كان معداً مسبقاً من قبل قيادات الإخوان والمُشترك في اسقاط النظام باستمرار نهج العنف .

وخرجت الجماهير اليمنية المؤيدة للشريعة وللرئيس صالح ورفضها لتدمير الشعبي العام في تظاهرات غير مسبوقة، وهو ما شكل عاملاً حاسماً في افضال المؤتمر لتجربة تونس ومصر في الانقراض الى الدولة والشريعة واسقاطها، حيث اعلنت الملايين التي نزت الى الشارع وواجهت مظاهرات الفوضى تسلمها دستور الجمهورية اليمنية وبالنظام التعديدي وبشرعية الرئيس المنتخب شعبياً ورفضها للفوضى. ورغم استمرار الشعب اليمني الكبير للرئيس صالح وقيادة المؤتمر الشعبي العام إلا ان الأخير حرص على ادارة الازمة باللجوء، الى نهج الحوار وتبني مبادرة يتم بموجبها تسليم السلطة سلمياً وعبر العملية الديمقراطية حرصاً على حقن الدماء ومنع انزلاق البلاد الى الفوضى والاحتزاب، وتم تسليم تلك المبادرة الى دول الخليج